الأنباء
الاحد 14 يونيو 2015

من حيث المزايا المالية والمخصصات

«التشريعية» تقر مساواة العاملين بـ«التحقيقات» بالعاملين في «النيابة»

مبارك الحريص

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية الاقتراح بقانون الذي تقدم به عدد من النواب والقاضي بمساواة العاملين في الادارة العامة للتحقيقات التابعة لوزارة الداخلية بالعاملين في النيابة العامة من حيث الامتيازات المالية.

وجاء تقرير اللجنة الذي أحالته للمجلس بصفة الاستعجال كالتالي:

التقرير الثاني والثلاثون بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون تعديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية المقدم من الأعضاء فيصل سعود الدويسان، عسكر عويد العنزي، سعدون حماد العتيبي، د.أحمد مطيع العازمي، د.عبدالحميد عباس دشتي (المحال بصفة الاستعجال):

أحال رئيس مجلس الامة الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بالقانون المشار إليه بتاريخ 12/2/2015 لدراسته وتقديم تقرير بشأنه الى المجلس.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين، الأول بتاريخ 26/5/2015، والثاني بتاريخ 31/5/2015.

حضر جانبا من اجتماعات اللجنة بناء على دعوة منها:

وزارة العدل:

يعقوب عبدالمحسن الصانع ـ وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية.

زكريا الانصاري ـ الوكيل المساعد للشؤون القانونية.

خيري الجندي ـ مستشار في المكتب الفني لوزير العدل.

وزارة الداخلية:

الشيخ محمد الخالد الصباح ـ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

اللواء أسعد الرويح ـ وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية بالانابة.

اللواء فهد الدوسري ـ مدير عام الادارة العامة للتحقيقات.

العقيد طلال المنصور ـ مساعد مدير عام الادارات لمكتب الوزير.

المقدم مشعل محمد التمار ـ مدير إدارة الفتوى والاعداد.

المقدم عبدالوهاب الوهيب ـ مدير إدارة حماية الأحداث.

المقدم د.بندر الخالدي ـ مدير إدارة متابعة شؤون الحرس.

المقدم محمد المطيري ـ علي الصادق ـ مستشار في المكتب الفني لوزير العدل.

إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة.

المقدم فواز خريبط ـ مساعد مدير ادارة حماية الاحداث.

ملازم أول عبدالله الذويخ ـ ادارة حماية الاحداث.

وقد تبين للجنة أن الهدف من الاقتراح بقانون ـ حسبما جاء في المذكرة الايضاحية ـ مساواة أعضاء الادارة العامة للتحقيقات بنظرائهم في النيابة العامة بشكل لا يحتمل اللبس وبعبارات واضحة بسريان المميزات المالية والعينية والمكافآت أثناء الخدمة أو عند انتهائها عليهم، وذلك لأن الادارة العامة للتحقيقات هي الأمينة على الدعوة العمومية في دعاوى الجنح مثل نظيرتها النيابة العامة في الجنايات، مما يشكل حافزا لأعضاء الادارة العامة للتحقيقات على بذل الجهد في القيام بواجباتهم الوظيفية وبالتالي ينعكس ذلك على الصالح العام.

وقد استعرضت اللجنة الاقتراح بقانون وتبين لها أنه يقضي بأن يستبدل بنص المادة 10 من القانون رقم 53 لسنة 2001 المشار اليه نصا ومفاده أن يصدر بمرسوم مرتبات وبدلات وعلاوات الادارات العامة للتحقيقات والمدد البينية اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجة على النحو المقرر لنظرائهم من أعضاء النيابة العامة من مكافآت ومميزات مالية أو عينية أخرى أثناء الخدمة أو عند انتهائها سواء كان مصدرها القانون أو اللوائح أو القرارات ولا يجوز نقل أو ندب أعضاء الادارة العامة للتحقيقات الى غير الوظائف الواردة بهذا القانون واستثناء من ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية ندب عضو الادارة العامة للتحقيقات للقيام بأعمال وظيفة قانونية أخرى لمدة لا تجاوز سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

وقد استمعت اللجنة الى وزير الداخلية وممثلي الوزارة الذين أوضحوا أن الغاية من الاقتراح الماثل محققة بالقانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الادارة العامة للتحقيقات والذي قضى بمنح أعضاء تلك الادارة كافة المزايا المالية والعينية وما يتعلق بقواعد الترقية بما يتناسب مع نظرائهم من أعضاء النيابة العامة المطبق في شأنهم أحكام القانون 23 لسنة 1990 بتنظيم القضاء.

كما أوضح وزير العدل أنه لا يجوز المساواة فيما يتعلق بالقرارات واللوائح لاختلاف المراكز القانونية بين أعضاء الادارة العامة للتحقيقات وأعضاء النيابة العامة والجهة التي يتبعها كل فريق منهم.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء رأت اللجنة أن الفكرة التي قام عليها الاقتراح بقانون جيدة، حيث كشف التطبيق العملي الحاجة الى المزيد من الإيضاح عن نية المشرع بشكل لا يحتمل اللبس، أو الغموض، وان المقصود هو أن يسري على أعضاء الادارة العامة للتحقيقات ما يسري على نظرائهم بالنيابة العامة من مكافآت ومميزات مالية أو عينية أخرى أثناء الخدمة أو عند انتهائها.

وبناء عليه انتهت اللجنة بإجماع الحاضرين من أعضائها الى الموافقة على الاقتراح بقانون كما جاء وذلك على النحو المبين في الجدول المقارن رفق هذا التقرير.

واللجنة تقدم تقريرها الى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

الحويلة: مراقبة الأسعار باستمرار وتفعيل دور جهاز حماية المستهلك مع اقتراب شهر رمضان

د.محمد الحويلة

دعا النائب د.محمد الحويلة وزارة التجارة والصناعة إلى مراقبة الأسعار باستمرار وتفعيل دور حماية المستهلك، وذلك منعا لأي تلاعب وزيادة في الأسعار تؤثر مباشرة في دخل المواطن، والتأكد من توافر كل السلع الأساسية ومدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، والقيام بجولات رقابية على الأسواق واتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض الأسعار خاصة أن الفترة المقبلة تواكب بدء شهر رمضان المبارك، ويوجد ارتفاع في بعض أسعار السلع الأساسية التي يزداد عليها الطلب في رمضان. وأشار الحويلة إلى ضرورة مراقبة الأسعار باستمرار وعدم التركيز عليها فقط في شهر رمضان المبارك، ودعم السلع الضرورية ووضع قائمة بالسلع الأكثر استهلاكا والحفاظ على سعر ثابت لها والتوسع في إضافة مزيد من السلع على البطاقة التموينية، والعمل على وضع خطة للدولة لدعم الأمن الغذائي لرفع المعاناة عن المواطنين وتسهيل أمورهم خاصة محدودي الدخل، وذلك بعد الارتفاع غير المبرر لبعض السلع والمواد الغذائية والخضراوات والفاكهة ومواد البناء وجميع المواد الإنشائية. وأكد الحويلة أن الحكومة أمام تحديات عدة خلال استعداداتها لشهر رمضان المبارك فعلى جميع وزارات الدولة مواجهة تلك التحديات التي من أبرزها مشكلة انقطاع التيار الكهربائي فضرورة اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للتعامل السريع من الأعطال المفاجئة، كذلك وزارة الأوقاف إذ عليها متابعة المساجد بدقة والنظر في كل احتياجاتها ومتطلباتها واستكمال إجراءات الصيانة الدورية لها، أيضا وزارة الإعلام ودورها في اختيار وبث البرامج التوعية في شهر رمضان والاهتمام بالبرامج الدينية خاصة التي تعنى بأحكام الصيام وقضايا الأسرة، والدور المهم لوزارتي التجارة والبلدية في مراقبة الأسواق والمحلات التجارية والتأكد من مدى التزام التجار بالمعايير والضوابط ومحاربة جشع البعض منهم بارتفاع أسعار السلع الأساسية التي يتزايد عليها الطلب في شهر رمضان.

«تجاوزات الزراعة»: إعادة إجراء القرعة للحيازات وسحب قرارات التخصيص غير مستوفية الشروط

راكان النصف

إحالة قياديين في «الهيئة» للنيابة

سحب قسائم الخيل العربية وحظائر الماشية وأي حيازات أخرى من كل من حصل عليها دون وجه حق وإعادة توزيعها على المستحقين

خلصت لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة الى تقرير جاء ممهورا بتوقيع النائب راكان النصف، واحتوى على التوصيات التي انتهت إليها اللجنة.

وجاء نص التوصيات كالتالي:

استخلصت اللجنة من النتائج التي توصلت اليها مما حوته المستندات والوثائق التي قدمت لها أثناء قيامها بمهام التحقيق في الموضوع وفقا لقرار مجلس الامة بتشكيلها عددا من التوصيات تقترحها على المجلس الموقر تتمثل في الآتي:

1 ـ قيام الوزير المختص بإحالة الموضوع بكامله الى النيابة العامة لإعمال شؤونها فيه بسبب ما يثيره من شبهات التزوير والتربح والتنفيع المؤثمة في قانون الجزاء، وذلك بتحقيقها بالموضوع والتصرف فيه على ضوء ما يسفر عنه، والتحقيق مع مدير عام الهيئة السابق، ونوابه، تطبيقا للمادة 5 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة والتي تنص على أن «تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في الجنايات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها..».

2 ـ إصدار قرار من الوزير المختص بوقف أعضاء فريق العمل لفحص طلبات الشركات المتقدمة للمشروع، وأعضاء لجنة القسائم الزراعية، وأعضاء لجنة القرعة، وأعضاء لجنة تخصيص قسائم الخيل العربية عن العمل لمصلحة التحقيق الاداري الذي تجريه الهيئة العامة للزراعة معهم، وفقا للقانون نظرا لما شاب أعمالهم من عدم الاطلاع على الملفات، وفحصها بدقة وأمانة وإتقان، وهو أهم واجبات الموظف العام الواردة في قانون الخدمة المدنية والذي تمت مخالفتهم له.

3 ـ إعادة إجراء القرعة وفق أولوية التخصيص الواردة في لائحة تنظيم العلاقة بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وحائزي القسائم الزراعية (الشركات المتخصصة زراعيا في مجال الأمن الغذائي)، وإدراج أسماء الشركات التي استبعدت من دخول القرعة رغم استيفائها لشروط دخولها.

4 ـ التحقيق مع مدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية (بالوكالة) نظرا لما قامت به من إجراءات التخصيصات، ونقل الحيازات، وفرزها التي تلت تاريخ قرار المجلس بتشكيل لجنة التحقيق، دون تنبيه الوزير كتابة الى مخالفة تعليماته لقراره ولقرار المجلس بتشكيل لجنة التحقيق.

5 ـ إحالة كل المخالفات الادارية والمالية في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الى ديوان المحاسبة وتقديم تقرير عنها الى المجلس.

6 ـ قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإعداد خطة استراتيجية كاملة لرؤية الدولة في مشروع الأمن الغذائي وإرساء ضوابط دقيقة لدعم المزارعين الحقيقيين والمربين الحقيقيين للماشية والأسماك.

7 ـ إلزام معالي وزير النفط بأن يودع لدى أمانة المجلس المستندات التي تحتوي على أسماء كل من حصل على حيازات، وتنازل عنها، واسم المتنازل اليه، وتاريخ التنازل منذ عام 2006 وحتى تاريخ انتهاء اللجنة من عملها.

8 ـ إيقاف اعتماد أو تنفيذ أي قرارات أو أوامر غير مكتوبة صادرة من أية جهة الى الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

9 ـ سحب قرارات التخصيص للقسائم التي لم تستوف شروط الاعلان وكذلك القسائم التي خصصت لقياديي الهيئة وموظفيها وأقاربهم حتى الدرجة الرابعة دون وجه حق.

10 ـ سحب قسائم الخيل العربية وحظائر الماشية وأي حيازات أخرى من كل من حصل عليها دون وجه حق وإعادة توزيعها على المستحقين.

11 ـ قيام معالي رئيس مجلس الامة بمخاطبة وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية باتخاذ الاجراءات القانونية لرفع الدعوى العمومية على موظفي الهيئة الذين شهدوا بغير الحق وأدلوا بأقوال كاذبة أمام لجان التحقيق البرلمانية، طبقا لقانون الجزاء والاجراءات الجزائية.

واللجنة إذ تقدم هذه التوصيات فإنها تؤدي واجبا حملها اياه الدستور، حتى يشعر الشعب بأن خدمات المرافق العامة يجب أن تؤدى على أحسن وجه.

وحتى يعلم كل من يقوم على مرفق أو خدمة عامة أن هناك عينا ترقبه وأن عليه حسابا فيما يعمله لا مناص من أن يلقاه جزاء وفاقا.

الشركة الأولى للفنادق ش.م.ك.م
First Hotels Co. K.S.C.C.

إعلان توزيع أرباح
للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر إدارة الشركة الأولى للفنادق أن تعلن للمساهمين الكرام
عن بدء توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية
المنتهية في 2014/12/31

بنسبة 5% (بواقع 5 فلس لكل سهم)
وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة
بتاريخ انعقاد الجمعية العامة بتاريخ 2015/06/03

وذلك اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 2015/06/14

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة
لإستلام شيكاتهم
شرق - شارع الخليج العربي - بجانب مستشفى الأميري
برج أحمد - الدور الخامس - وحدة سجلات المساهمين.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس:
من الساعة 8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 ظهراً.

كما يرجى احضار البطاقة المدنية الأصلية.
لمزيد من المعلومات ، هاتف 22464565 - 22464585

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

الحريجي يدعو إلى الاستعداد لشهر رمضان

سعود الحريجي

التصدي للمتلاعبين بالأسعار والتزام الجهاز الإعلامي بطبيعة الشهر الفضيل

دعا النائب سعود الحريجي وزارات الدولة المعنية الى رفع درجة الجاهزية مع قرب حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله على الكويت اميرا وحكومة وشعبا وعلى المقيمين وعلى الامة العربية والاسلامية باليمن والخير والبركات.

وفي تصريح صحافي دعا الحريجي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الى عدم السماح بتأثير الأحداث الحاصلة حاليا على الجو الرمضاني المرتقب، مشددا على ضرورة عدم التضييق على الطابع الديني لاسيما بالنسبة لدعوة العلماء إلى الكويت لإقامة الدروس والمحاضرات الدينية والندوات.

وقال إن الشهر الفضيل في الكويت يمتاز بالجو الإيماني والاستماع إلى الدعاة ويجب ألا يختلف مهما كانت الظروف المحيطة بنا، مطالبا مسؤولي الأوقاف بعدم التضييق على جمع التبرعات والصدقات من خلال المساجد نظرا لحاجة المحتاجين الماسة إليها، داعيا الحكومة إلى مراقبة هذه الحسابات والاطمئنان إلى أنها تذهب لمستحقيها.

وفيما يخص الجانب الأمني في البلاد طالب الحريجي وزارة الداخلية بأن تظل دائما العين الساهرة لحماية المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة وأن تدقق في عمليات الخروج والدخول لاسيما المنافذ البرية والبحرية وأن تحرس الأماكن التي يتردد عليها الناس في شهر رمضان من المساجد والأسواق.

وعن إجراءات وزارة التجارة للتصدي للمتلاعبين بالأسعار طالب الحريجي المسؤولين بالعمل على ضبط أسعار السلع والمنتجات ومنع بعض التجار من استغلال حاجة المواطن والمقيم خاصة ونحن على مشارف شهر رمضان، مقترحا على وزارة التجارة أن تصدر بيانا توضح فيه عدد الجولات والضبطيات والمخالفات المسجلة ضد بعض تجار المواد الغذائية والاستهلاكية لاطلاع المواطنين والمقيمين على جهود حماية المستهلك في مجالات الأغذية والسلع ومواجهة التضخم الذي أخذ يزداد حسب التقارير التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء، مشيرا إلى أن بعض التجار مع قرب حلول الشهر الفضيل وخلال أيامه يتجردون من إنسانيتهم ويتعمدون استغلال الفرص ليقوموا بزيادة أسعار السلع على المستهلك من دون حسيب ورقيب من الجهات المختصة.

وشدد الحريجي في مطالبه لوزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي على تفعيل قانون 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك الذي أقره المجلس لتشديد الرقابة ومنع الغش التجاري وحماية المجتمع من الغلاء المفتعل للأسعار.

وعلى صعيد وزارة الإعلام وجه الحريجي رسالة تحذير قال فيها: للأسف الشديد يقترن هذا الشهر بعرض فساد الأخلاق من خلال مسلسلات وبرامج إعلامية لا تتناسب وطبيعة الشهر الفضيل، مطالبا وزير الإعلام في هذا الصدد بضرورة مراقبة المحطات الإعلامية وعدم السماح بعرض أي شيء يخدش الحياء مهما كانت التكلفة وأن يكثف في المقابل من البرامج الدينية التي تنطوي على الأمور والعادات والتقاليد التي اعتادها أهل الكويت، وحذر من الاستعانة بمشايخ ودعاة مستوردين وغير معلومة هويتهم.